



٢٠٢٤/٥/٢٣

## د. معيط : الاقتصادات العربية تتحمل تحديات ضخمة للتوترات الجيوسياسية الدولية والإقليمية والتغيرات المناخية



التكامل الاقتصادي العربي لابد أن يركز على سياسات أكثر تحوطاً وقدرة على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية

بناء احتياطات قوية لحماية المالية العامة من أي هزات اقتصادية أو مناخية مفاجئة

يجب تعزيز الاستثمارات المتبادلة.. لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد العربية والمزايا التفضيلية لكل دولة

المؤسسات المالية والتنمية العربية يمكن أن تلعب دوراً مؤثراً في مساندة الاقتصادات الناشئة

مصر تعمل على توسيع الحيز المالي.. مع استعادة الاستقرار والتعافي الاقتصادي

المسار الاقتصادي الجديد يحقق التكامل بين السياسات المالية والنقدية.. ويدفع القطاع الخاص لقيادة النمو والتنمية

وضع سقف للاستثمارات العامة فى الموازنة الجديدة بتريليون جنيه يساعد فى إفساح المجال لتدفق الاستثمارات الخاصة

مشروعات ميكنة الأنظمة الضريبية تسهم فى دمج الاقتصاد غير الرسمي وتحقيق العدالة والحياد التنافس  
نعمل على مد مظلة الحماية الاجتماعية ببرامج أكثر استهدافاً للفئات الأولى بالرعاية وفى مقدمتها «تكافل وكرامة»

أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، أن الاقتصادات العربية تتحمل تحديات ضخمة للتوترات الجيوسياسية الدولية والإقليمية والتغيرات المناخية، على نحو يُضاعف الاحتياجات التمويلية لتوفير السلع والخدمات الأساسية وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتحسين مستوى معيشة المواطنين، والتكيف مع المناخ، أخذاً فى الاعتبار ارتفاع تكاليف التمويل مع زيادة أسعار الفائدة، فى ظل موجة تضخمية عاتية، ترتبت على اضطراب سلاسل الإمداد والتوريد، لافتاً إلى أن التكامل الاقتصادي العربي لا بد أن يركز على سياسات أكثر تحوطاً وقدرة على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، بحيث يسهم فى تعزيز بنية الاقتصاد الكلي، وزيادة قدرته على التعامل الإيجابي المرن مع هذه الظروف العالمية والإقليمية الاستثنائية، ومن ثم تخفيف آثارها على الموازنات بما يساعد فى تحقيق الانضباط المالي، والوفاء بالتزامات الحكومات نحو المواطنين .

قال الوزير، فى اجتماع مجلس وزراء المالية العرب، ضمن الاجتماعات السنوية للهيئات والمؤسسات المالية العربية بالعاصمة الإدارية، إنه ينبغى تعميق سبل العمل المشترك، وتنسيق جهود بناء احتياطات قوية لحماية المالية العامة للدول العربية من أى هزات اقتصادية أو مناخية مفاجئة، موضحاً ضرورة تعزيز الاستثمارات المتبادلة لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد العربية والمزايا التفضيلية لكل دولة؛ ويمكن أن تلعب المؤسسات المالية والتنمية العربية دوراً مؤثراً فى دفع التدفقات الاستثمارية مع التركيز على منح القطاع الخاص دوراً أكبر فى النشاط الاقتصادي، على نحو يودى إلى مساندة الاقتصادات الناشئة بالمنطقة العربية.

أضاف الوزير، أن مصر تعمل على توسيع الحيز المالي، بالتزامن مع جهود استعادة الاستقرار والتعافي الاقتصادي، من خلال حزمة من الإصلاحات الهيكلية، لافتاً إلى أن المسار الاقتصادي الجديد يحقق التكامل بين السياسات المالية والنقدية، ويدفع القطاع الخاص لقيادة النمو والتنمية خلال المرحلة المقبلة، كما أن وضع

سقف للاستثمارات العامة فى الموازنة الجديدة بترليون جنيه يسهم فى إفساح المجال لتدفق الاستثمارات الخاصة، والاستفادة من بيئة الأعمال المحفزة التى تركز أيضاً على بنية تحتية قوية، ومزايا ضريبية وتسهيلات تمويلية للقطاعات الإنتاجية والتصديرية، فضلاً على إلغاء المعاملات الضريبية التفضيلية لكل جهات وشركات الدولة؛ لإرساء دعائم التنافسية العادلة فى السوق المصرية .

أشار الوزير، إلى أن مشروعات ميكنة الأنظمة الضريبية المصرية تسهم فى دمج الاقتصاد غير الرسمي وتحقيق العدالة والحياد التنافسي أيضاً، دون الحاجة لفرض أعباء ضريبية جديدة حيث يتم الاكتفاء بتوسيع القاعدة الضريبية، ورفع كفاءة استيداء مستحقات الخزانة العامة، لافتاً إلى أننا نعمل على مد مظلة الحماية الاجتماعية ببرامج أكثر استهدافاً للفئات الأولى بالرعاية وفى مقدمتها: «تكافل وكرامة» لتخفيف الآثار التضخمية الناتجة عن الأزمات العالمية والإقليمية.